



## نائب مدير عام الإدارة العامة للإطفاء أكد عدم غض الطرف عن أي تجاوزات قد تلحق الضرر بأي روح اللواء خالد فهد لـ «الأنباء»: «أبواب الإطفاء» مفتوحة للجميع.. وبصدد تحويل 85٪ من المعاملات إلى الأنظمة الإلكترونية

أكد نائب مدير عام الإدارة العامة للإطفاء لقطاع الوقاية اللواء خالد عبدالله فهد العمل على ضرورة تحسين بيئة العمل ومسايرة التطور التكنولوجي المتسارع، وذلك حفاظاً على الأرواح والممتلكات. وقال خلال لقائه مع «الأنباء» إن العمل بالنظام الإلكتروني الجديد من شأنه تسريع وتحسين بيئة العمل واختصار المدة الزمنية للمعاملات. وأشار إلى أن حصول المنشأة الحكومية على رخصة الإطفاء يستهدف سلامة كل المتواجدين فيها، مشيراً إلى أنه لا توجد منشأة لا تخضع لأعمال التفتيش. ولفت إلى أن القطاع الخاص سيكون شريكاً في القيام بأعمال التفتيش على المنشآت والتأكد من سلامة اشتراطات «الإطفاء» حسب الضوابط المعمول بها. وأكد أن أبواب الإدارة العامة للإطفاء مفتوحة للجميع، ونعمل على التواصل مباشرة مع المراجعين من خلال جميع استبيانات حول الخدمات المقدمة وملاءمتها للعمل. وأشار إلى أن الكويت أول دولة في الشرق الأوسط وضعت كوداً لـ «الإطفاء» في العام 1990، وذلك في إشارة إلى ديمومة التطور والتحديث المستمر لأنظمة العمل بها، وإلى التفاصيل:

حوار: امير زكي - احمد يوسف

- انخفاض معدلات الحرائق خلال العام 2018 بنسبة 6٪ رغم التوسع العمراني والصناعي
- تفرغ قطاع الوقاية للمراقبة والمتابعة لكل المباني والتدقيق على الاشتراطات الوقائية
- حصول المنشأة الحكومية على رخصة الإطفاء بهدف سلامة كل المتواجدين فيها
- معدات الوقاية وبكل المقاييس ليست مكلفة على الإطلاق إذا تورتت بالحفاظ على الأرواح

نقوم بالتدقيق على تمديدات الغاز ووضع معدات الطبخ في مكان بعيد عن المكان الذي تقام فيه المجالس ونتأكد من أن أماننا أعداد الطعام آمنة، أيضاً نحرص على فحص المخارج وبابوات الطوارئ.

هل لديكم خارطة بتوقيتات اصدار الرخص، وأعطنا مثالا على توقيت اصدار التراخيص في مرحلة سابقة والآن؟

● في مراحل سابقة كان استصدار الترخيص يحتاج الي بين 3 إلى 5 أسابيع، أما الآن فإن المشاريع الصغيرة يتم انجاز التراخيص لها متى ما استوفت الشروط بشكل فوري، أما المنشآت التي تقل عن 15 طابقاً فتحتاج الى 24 ساعة وبالنسبة لما فوق هذا فإن الفترة الزمنية للترخيص تحتاج الى 5 أيام.

كيف ترى الإغلاق الإداري وهل حقق الهدف المرجو؟ ● بالتأكيد الإغلاق الإداري أكد جدية الإطفاء في التعامل مع أي تجاوزات، وما أود الإشارة إليه أن الإدارة العامة للإطفاء لم تلجأ إلى الإغلاق الإداري خلال الأشهر الستة الماضية، وهذا يرجع إلى أن أي منشأة أو أنذار يوجه إلى أي منشأة يتم التعامل معه بجدية.

ماذا عن كود الإطفاء وهل يمكن أن تقبلوا بكون آخر من إحدى الشركات المنفذة لمشروعات كبرى؟

● أولاً أود الإشارة إلى أننا نفخر بمان الكويت في أول دولة في الشرق الأوسط وضعت كوداً للإطفاء وذلك في العام 1990 وتم تبني هذا الكود من قبل العديد من دول مجلس التعاون الخليجي واصبح الكود الحكومي هو الكود الخليجي، أما بالنسبة لمدى قبول أكواد أخرى فانا أقول نعم وأحياناً ما تتم الاستعانة بمكاتب استشارية عالمية لتنفيذ كود خاص ببلدنا وعندما نجد أن الكود مناسب ويحقق الهدف المرجو منه لا مانع من تطبيقه وعلى سبيل المثال الكود المطبق في السجن المركزي هو الكود الأمريكي او كود الجمعية الوطنية للحماية من الحريق، أيضاً محطة السور والمصفاة الرابعة هناك شركات عالمية تنفذ المشروع وتطبق الكود المناسب ليحقق الهدف المرجو.

وماذا عن معدلات التعامل مع الحرائق وهل هي تضاهي المعدلات العالمية؟ ● معدل التعامل مع الحرائق يتراوح بين 4 - 6 دقائق وهو معدل جيد مقارنة مع الزدحامات التي تشهدها بعض المناطق في اوقات بعيدنا، واعتقد شبكة الطرق الحديثة سوف تخفف هذا المعدل.

كيف تسير الأمور في أرشفة المعلومات؟ ● هذا المشروع ورغم أن الجهد الذي بذل فيه كبير ولكنه كان مجدياً جداً لنا وللآخرين، وهو مشروع باختصار عبارة عن حصر الملفات المتواجدة، وانتقاء المفيد منها والمؤثر معينة وخصوصاً الطبخ الذي يتم داخل الحسينيات وبالتالي فنحن انطلاقاً من سلامة مرطدي الحسينيات

هل اجراءات الوقاية التي تقومون بالزام كل الجهات بها كان لها دور في تقليص اعداد الحرائق؟ ● بالتأكيد فإن ما تفضلت عليه ذلك هو انخفاض معدلات الحرائق في الكويت خلال العام 2018 بنسبة 6٪ وهذا رغم التوسع العمراني والصناعي، وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على ان اجراءات الوقاية أثبتت جدارة وكفاءة في التقليل من معدلات الحرائق.

هل من شأن هذه الإجراءات تقليص دور مراكز الإطفاء باعتبار ان الحرائق التي انحصار؟ ● الحرائق ورغم اتخاذ جميع الإجراءات يمكن ان تقع وبالتالي فإن وجود مراكز الإطفاء ضروري ولا يمكن تقليصها، وكما سبق ونوهت فإن حماية روح ووح الحيلولة دون تلف منشأة موضح اهتمام من قبل الإدارة العامة للإطفاء، وكما تعلم فإن للسكن الخاص خصوصية تتميز باستقرار سياسي واقتصادي رائد على مستوى العالم

● أيضاً أود الإشارة إلى أن اشتراطات الاشتراطات الوقائية التي يتم وضعها في السكن الخاص، وأؤكد ان البنائات السكنية لديها ضوابط واشتراطات بمعنى ان البنائات التي يصل عدد الطوابق بها الى 10 لديها اشتراطات محددة وما فوق ذلك لديها هي الأخرى ضوابط واشتراطات أخرى ناجعة أكثر من وجود المرشحات.

وماذا عن دور العبادة سواء مساجد او حسينيات او كنائس وهل تقومون بتنفيذ حملات تفتيش عليها؟

● لا توجد منشأة لا تخضع لأعمال التفتيش ونحن نهدف الى حماية الأرواح وبالتالي فجميع دور العبادة تتم مراجعة اجراءات السلامة فيها انطلاقاً من الأعداد الكبيرة التي تتكرر عليها زماناً مع مناسبات بعيدنا، وما يدعونا الى تكثيف الجهد في توقيتات معينة وخصوصاً الطبخ الذي يتم داخل الحسينيات وبالتالي فنحن انطلاقاً من سلامة مرطدي الحسينيات

من المباني القديمة والتي تستغل من قبل جهات حكومية؟

● نحن لا نقبل أن نخضع النظر عن أي تجاوزات قد تلحق الضرر بأي روح حتى بالنسبة للمباني القديمة، ولا بد من توافر الحد الأدنى الضروري من اجراءات السلامة في جميع المباني بما في ذلك القديمة، وكما تعلم ان علم الإطفاء متطور ونحن نقوم بمواكبة هذا العلم بما يحافظ على الأرواح والممتلكات وكون المباني قديماً فإن هذا لا يعفيه من الاستعانة بالاشتراطات الحديثة، ونشير الى ان تسارع الشركات في تقديم الاحدث والتنافس فيما بينها جعل من معدات واجهزة الإطفاء غير مكلفة.

السوق الكويتي هو من الاسواق الواعدة وتشهد الكويت بشكل عام طفرة في الانشاءات والمباني، فهل هذا الامر اخذ بعين الاعتبار؟ ● بالتأكيد ما تفضلت به صحيح، ولأن الكويت تتميز باستقرار سياسي واقتصادي رائد على مستوى العالم وايضا ترجمة لرؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد بتحويل الكويت لمرکز مالي وتجاري بحلول العام، 2035 كل هذا دفعنا الى تقديم عروض الى شركات كبرى من معدات الإطفاء بحيث تصبح افرع لها، ومن خلال هذه الأفرع يمكن ان تكون نقطة توريد الى كل دول العالم وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط.

بصراحة شديدة، هل يمكن ان تغضوا النظر عن مخالفات واضحة في عدد

بالصورة التي يتخيلها البعض - ستكون التكلفة بسيطة للغاية إذا ما حدث حريق أو تضرر أشخاص تواجدوا في المنشأة عندما وقع الحريق، أيضاً فإن معدات السلامة معمرة بمعنى أنها تعيش لفترة تصل الى 25 عاماً إذا ما اجريت لها الصيانة الجيدة، وبالتالي فإن معدات الوقاية وبكل المقاييس ليست مكلفة على الإطلاق.

هل لديكم خطط سيتم تطبيقها لإعادة التأكد من سلامة مختلف المباني؟ ● أود الإشارة إلى أن اجراءات الوقاية ليست مستحثة بمعنى أنها المباني ومنذ عقود في كافة المباني والمنشآت الحكومية وغير الحكومية وكل ما هناك أننا سنمضي في اتجاهين الاول هو التأكد من التزام المباني الحديثة بالاشتراطات واعتماد المخططات اما بالنسبة للمباني القائمة فسيتم التأكد من اشتراطات الوقاية بها وفاعليتها وجاهزيتها.

● أولاً نحن نحصل رسوماً مقابل خدمات مقدمة ومن بينها أعمال التفتيش ولكن في الجمل فإن ادخال عدة شركات لتعمل في هذا المجال سيحدث فيما بينها منافسة في قيمة الخدمة، وستكون هذه المنافسة في صالح العملاء. وفي الجمل أؤكد ان أي مصاريح أو كلفة تدفع على اشتراطات الوقاية تعد مبالغ زهيدة جداً مقارنة بما تحققه من جدوى، وأعطى مثالا على ذلك ان أي مستثمر مهما سدد في اجراءات السلامة وهي ليست مكلفة

للكل فعل رد فعل مواز له في القوة، وما أعتية

ولكن هل كادر قطاع الوقاية البشري قادر على تلبية المهام المكلف بها؟ وماذا عن دور القطاع الخاص في ذلك؟

● من المؤكد ان الميكنة او التعامل الإلكتروني مع المعاملات سيوفر جهداً للمكادر البشري وهذا الجهد سيتم الاستفادة منه في المهام الأخرى ولكن وكما اشترت في سؤالك فإننا بصدد اشراك القطاع الخاص حسب ضوابط في القيام بأعمال التفتيش كما هو الحال في ترخيص المصاعد، بحيث تكون هناك شركات ينشط بها مهام التفتيش بعد أخذ ترخيص وتصريح من قبلنا بممارسة هذا الدور.

ولكن هل تشكل هذه الشركات عبئاً اضافياً على كامل المستثمرين خاصة ان الادارة العامة للإطفاء - وعلى حسب معلوماتي - تكفل ذلك بلا

● أولاً نحن نحصل رسوماً مقابل خدمات مقدمة ومن بينها أعمال التفتيش ولكن في الجمل فإن ادخال عدة شركات لتعمل في هذا المجال سيحدث فيما بينها منافسة في قيمة الخدمة، وستكون هذه المنافسة في صالح مشرف على ذلك وهو ان وزارة العدل وفي كل عام وتصب في حماية الأرواح وتطوير ذات خبرات واسعة، وهذا الفريق ينقلني العديد من الاقتراحات وأخذ يدرس كيفية الاستفادة القصوى من التكنولوجيا، وايضا فإن قطاع الوقاية دائماً ما يحرص على استطلاع رأي المراجعين عبر استبيانات، وكل ذلك تمت ترجمته بتسهيلات وخدمات الكترونية، أما بشأن ان هذه التقنيات تنفرد بها الكويت أم انها مطبقة، فأود الإشارة الى ان الإدارة العامة للإطفاء، وهذا ليس سرّاً، نضع خططا مستقبلية خمسية وتراعي فيها كل الاحتياجات المستقبلية، لذا أقول إننا دوماً سياقون في كل شيء، وحنما فإن الأنظمة الإلكترونية في كافة الخدمات المستخدمة في العديد من دول العالم المتقدم، المهم أن تطور من أنفسنا وأن نساير هذه الخدمات، وايضا في الوقت ذاته أؤكد أنه لا حرج في الاستفادة من خبرات الآخرين، والإدارة العامة للإطفاء تنتهج سياسة الباب المفتوح وتحرص على الاستماع الى كل ما من شأنه بأسرع وقت.

- الإغلاق الإداري أكد جدية الإدارة في التعامل مع التجاوزات
- القطاع الخاص بصدد المشاركة في أعمال التفتيش وفق ضوابط معينة
- الكويت أول دولة في الشرق الأوسط وضعت كوداً لـ «الإطفاء» منذ 1990



(زين علام)

اللواء خالد عبدالله فهد والزميلان امير زكي و احمد يوسف



صورة الرخصة الإلكترونية للإدارة العامة للإطفاء

وزارة المالية والمؤسسات المالية ذات الصلة.

إذن، نستطيع القول بأن أي مراجع يمكنه التواصل معكم عبر موقع الإطفاء والاطلاع على المستندات المطلوبة وإرسالها إلكترونياً؟ ● هذا صحيح فكل مراجع يمكنه التواصل معنا، وسيسجد ما هو مطلوب من مستندات كالبطاقة المدنية التي ننموها ماضون في العمل نحو التخليص تماماً من المعاملات الورقية والمراجعات الشخصية، بحيث يتم تحويل جميع المعاملات إلى النظام الإلكتروني، حيث سيتم استقبال المعاملات وتحديد مواعيد المعالجة واستصدار التراخيص الكترونياً، وايضا سحب الرخصة بالنظام نفسه، مع اخطار المستفيد بكل هذه التفاصيل عبر رسائل او الايميل، بمعنى اننا سنخاطره بأننا تسلمنا المعاملة وتوقيت قيام فريق الوقاية بزيارة المنشأة للمعالجة في جانب اخطاره بان الرخصة انجزت، وللعلم هذا المشروع ماضون فيه قبل عامين، وأؤكد اننا بصدد تحويل 85٪ من المعاملات عبر الأنظمة الإلكترونية، ومن المؤكد ان هذا المشروع يأتي في إطار التوجه العام للدولة بتدشين حكومة الكترونية والابتعاد قدر المستطاع عن المعاملات الورقية والمراجعات والتي تكلف الكثير من الوقت والجهد، ومن شأن هذا المشروع ان يفرغ قطاع الوقاية للمهام الأخرى المهمة والمتعلقة بالمراقبة والمتابعة لكل المباني والتدقيق على الاشتراطات الوقائية.

هل لنا ان نعرف هل هذه التقنيات الحديثة التي يحرص قطاع الوقاية على اضافتها تنفرد بها الكويت أم انها مأخوذة من دول أخرى؟

● الإدارة العامة للإطفاء حريصة على تحسين بيئة العمل ومسايرة التطور التكنولوجي المتسارع، الى جانب التسهيل على المراجعين واختصار الوقت والجهد، ولهذا السبب تم تشكيل فريق متخصص من كفاءات وطنية مبدعة لديها أفكار نحو التطوير وذات خبرات واسعة، وهذا الفريق ينقلني العديد من الاقتراحات وأخذ يدرس كيفية الاستفادة القصوى من التكنولوجيا، وايضا فإن قطاع الوقاية دائماً ما يحرص على استطلاع رأي المراجعين عبر استبيانات، وكل ذلك تمت ترجمته بتسهيلات وخدمات الكترونية، أما بشأن ان هذه التقنيات تنفرد بها الكويت أم انها مطبقة، فأود الإشارة الى ان الإدارة العامة للإطفاء، وهذا ليس سرّاً، نضع خططا مستقبلية خمسية وتراعي فيها كل الاحتياجات المستقبلية، لذا أقول إننا دوماً سياقون في كل شيء، وحنما فإن الأنظمة الإلكترونية في كافة الخدمات المستخدمة في العديد من دول العالم المتقدم، المهم أن تطور من أنفسنا وأن نساير هذه الخدمات، وايضا في الوقت ذاته أؤكد أنه لا حرج في الاستفادة من خبرات الآخرين، والإدارة العامة للإطفاء تنتهج سياسة الباب المفتوح وتحرص على الاستماع الى كل ما من شأنه بأسرع وقت.

وكيف تقيم الجهات الحكومية في تجاوبها مع اشتراطات الأمن والسلامة؟ ● الجهات الحكومية ملتزمة، وهذا الالتزام يفرضه القانون الذي يضع ضوابط ملزمة تصب في حماية الأرواح والممتلكات وأعطى مثال مشرف على ذلك وهو ان وزارة العدل وفي كل عام وتصب في حماية الأرواح وتطوير ذات خبرات واسعة، وهذا الفريق ينقلني العديد من الاقتراحات وأخذ يدرس كيفية الاستفادة القصوى من التكنولوجيا، وايضا فإن قطاع الوقاية دائماً ما يحرص على استطلاع رأي المراجعين عبر استبيانات، وكل ذلك تمت ترجمته بتسهيلات وخدمات الكترونية، أما بشأن ان هذه التقنيات تنفرد بها الكويت أم انها مطبقة، فأود الإشارة الى ان الإدارة العامة للإطفاء، وهذا ليس سرّاً، نضع خططا مستقبلية خمسية وتراعي فيها كل الاحتياجات المستقبلية، لذا أقول إننا دوماً سياقون في كل شيء، وحنما فإن الأنظمة الإلكترونية في كافة الخدمات المستخدمة في العديد من دول العالم المتقدم، المهم أن تطور من أنفسنا وأن نساير هذه الخدمات، وايضا في الوقت ذاته أؤكد أنه لا حرج في الاستفادة من خبرات الآخرين، والإدارة العامة للإطفاء تنتهج سياسة الباب المفتوح وتحرص على الاستماع الى كل ما من شأنه بأسرع وقت.

هل سيكون لازماً على كل منشأة حكومية لا بد لها من الحصول رخصة إطفاء، وما تقييمك لتلك المنشآت؟ ● أولاً، نعم كل منشأة حكومية لا بد لها من الحصول على رخصة إطفاء، لأننا لدينا هدف واحد وهو سلامة كل المتواجدين في هذه المنشآت

في الخامس من سبتمبر الجاري، افتتح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح مبنى الوقاية الجديد في غرب مشرف، وخلال الافتتاح تم استصدار رخصة المبني الكترونية، وقام الوزير الصالح بالتوقيع عليها، والسؤال ماذا يمكن ان تقدموه من جديد ومن خلال هذا المبني المشيد على أحدث الطرز العالمية وما

جديد الخدمات الإلكترونية؟ ● أولاً، نحن تشرّفنا بافتتاح المبني الجديد لقطاع الوقاية في منطقة غرب مشرف من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء الوزير انس الصالح، وبالنسبة لسؤالك المرتبط بما يمكن ان تقدمه من خدمات متقدمة أود الإشارة الى اننا ننموها ماضون في العمل نحو التخليص تماماً من المعاملات الورقية والمراجعات الشخصية، بحيث يتم تحويل جميع المعاملات إلى النظام الإلكتروني، حيث سيتم استقبال المعاملات وتحديد مواعيد المعالجة واستصدار التراخيص الكترونياً، وايضا سحب الرخصة بالنظام نفسه، مع اخطار المستفيد بكل هذه التفاصيل عبر رسائل او الايميل، بمعنى اننا سنخاطره بأننا تسلمنا المعاملة وتوقيت قيام فريق الوقاية بزيارة المنشأة للمعالجة في جانب اخطاره بان الرخصة انجزت، وللعلم هذا المشروع ماضون فيه قبل عامين، وأؤكد اننا بصدد تحويل 85٪ من المعاملات عبر الأنظمة الإلكترونية، ومن المؤكد ان هذا المشروع يأتي في إطار التوجه العام للدولة بتدشين حكومة الكترونية والابتعاد قدر المستطاع عن المعاملات الورقية والمراجعات والتي تكلف الكثير من الوقت والجهد، ومن شأن هذا المشروع ان يفرغ قطاع الوقاية للمهام الأخرى المهمة والمتعلقة بالمراقبة والمتابعة لكل المباني والتدقيق على الاشتراطات الوقائية.

هل لنا ان نعرف هل هذه التقنيات الحديثة التي يحرص قطاع الوقاية على اضافتها تنفرد بها الكويت أم انها مأخوذة من دول أخرى؟

● الإدارة العامة للإطفاء حريصة على تحسين بيئة العمل ومسايرة التطور التكنولوجي المتسارع، الى جانب التسهيل على المراجعين واختصار الوقت والجهد، ولهذا السبب تم تشكيل فريق متخصص من كفاءات وطنية مبدعة لديها أفكار نحو التطوير وذات خبرات واسعة، وهذا الفريق ينقلني العديد من الاقتراحات وأخذ يدرس كيفية الاستفادة القصوى من التكنولوجيا، وايضا فإن قطاع الوقاية دائماً ما يحرص على استطلاع رأي المراجعين عبر استبيانات، وكل ذلك تمت ترجمته بتسهيلات وخدمات الكترونية، أما بشأن ان هذه التقنيات تنفرد بها الكويت أم انها مطبقة، فأود الإشارة الى ان الإدارة العامة للإطفاء، وهذا ليس سرّاً، نضع خططا مستقبلية خمسية وتراعي فيها كل الاحتياجات المستقبلية، لذا أقول إننا دوماً سياقون في كل شيء، وحنما فإن الأنظمة الإلكترونية في كافة الخدمات المستخدمة في العديد من دول العالم المتقدم، المهم أن تطور من أنفسنا وأن نساير هذه الخدمات، وايضا في الوقت ذاته أؤكد أنه لا حرج في الاستفادة من خبرات الآخرين، والإدارة العامة للإطفاء تنتهج سياسة الباب المفتوح وتحرص على الاستماع الى كل ما من شأنه بأسرع وقت.

وكيف تقيم الجهات الحكومية في تجاوبها مع اشتراطات الأمن والسلامة؟ ● الجهات الحكومية ملتزمة، وهذا الالتزام يفرضه القانون الذي يضع ضوابط ملزمة تصب في حماية الأرواح والممتلكات وأعطى مثال مشرف على ذلك وهو ان وزارة العدل وفي كل عام وتصب في حماية الأرواح وتطوير ذات خبرات واسعة، وهذا الفريق ينقلني العديد من الاقتراحات وأخذ يدرس كيفية الاستفادة القصوى من التكنولوجيا، وايضا فإن قطاع الوقاية دائماً ما يحرص على استطلاع رأي المراجعين عبر استبيانات، وكل ذلك تمت ترجمته بتسهيلات وخدمات الكترونية، أما بشأن ان هذه التقنيات تنفرد بها الكويت أم انها مطبقة، فأود الإشارة الى ان الإدارة العامة للإطفاء، وهذا ليس سرّاً، نضع خططا مستقبلية خمسية وتراعي فيها كل الاحتياجات المستقبلية، لذا أقول إننا دوماً سياقون في كل شيء، وحنما فإن الأنظمة الإلكترونية في كافة الخدمات المستخدمة في العديد من دول العالم المتقدم، المهم أن تطور من أنفسنا وأن نساير هذه الخدمات، وايضا في الوقت ذاته أؤكد أنه لا حرج في الاستفادة من خبرات الآخرين، والإدارة العامة للإطفاء تنتهج سياسة الباب المفتوح وتحرص على الاستماع الى كل ما من شأنه بأسرع وقت.

هل سيكون لازماً على كل منشأة حكومية لا بد لها من الحصول رخصة إطفاء، وما تقييمك لتلك المنشآت؟ ● أولاً، نعم كل منشأة حكومية لا بد لها من الحصول على رخصة إطفاء، لأننا لدينا هدف واحد وهو سلامة كل المتواجدين في هذه المنشآت